

القصد فيهما الركن وهما خبر الشهادة في عمل واحد كساعة
 الاختلاف في العمل والعدل ايضا الجرح الثاني هو اذا اختلف الجرح
 والتعديل فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال ايضا فقولنا لا يبرح احد
 على الآخر المبرح وقيل يقدم التعديل الاثر زاد المعدل على الجرحين
 والقول الثالث هو المختار الجرح اولى بان عمل بقوله فتر
 رايه المبرح وشهادة وان **كش المعمل** او حصل فيه جرح اخر فذلك
 لا يقيد الجرح بها بل ينزل التعديل والجرح فان غاية قول المعدل انه
 فسق او لم يظنه فظن العدم اذا علم بالعدم لا يصور الجرح يقول
 انا علم فسقة ولو حكنا عدم فسقة كان الجرح كاد لو حكنا
 بنفسه كان اسلاطين فيما اخبر به والجرح اولى بالعدل لان تكذيب العدل
 خلاف الظاهر وهو الذي اطلقوا اما اذا عين الجرح سيما كقائه للعدل
 يظن بمعتبره والعدل الجرح قتل فلا يظن وقت كذا او مطلقا فقال العدل
 رايه حيا بعد ذلك الوقت او كان العاقل ذلك الوقت عندي او جرح ذلك
 المكان الذي ادعى انه قتل فيه فانها يتعارضان في جمع الراجح بين
 الجرحين فان حصل جرح جرحه وان لا يتساوى قطا الخبران ورجع الى البراهين
 الاصلية والله اعلم الجرح الثالثه في بيان ما به التزكية والجرح

قوله

كل بكرة الاطلاق فيها اولاده من ذكر السبيل اختلف في ذلك فقولنا لا يبرح احد
 العدالة فلا يبرح احد في التضع فيها فينبغي استبعاد التبر الى البناء بينهما فان
 وفاق الجرح فلانه يحصل فصل واحد فيفسل ذكرها وارتباطا فاختلاف
 الناس فيما يبرح به بخلاف العدالة فانه يختلف في نسبتها وقيل
 يقع الاطلاق فيهما في الجرح وان كان كذا في قوله او جرحه واعتباره الاطلاق
 وقيل يقبل في التعديل دون الجرح للاختلاف في سبب الجرح دون
 العدالة فسيروا واحدا لا يختلف فيه ورويات اسباب الجرح
 اسباب التعديل والاختلاف فيهما اختلاف في العدالة
 والمختار التفصيل وهو انه **يكنى الجرح** بان يقول هو عدل او فاسق
فيهما اي في الجرح والتعديل ولاها جرح الذي كسر السبب وليس ان
 ان صدر **معرفة** احوال اركان المبرح على ما ياسب الجرح والعدل
 بل التفصيل بالعدل والاولا لا العاقليننا احد هما يقول من ليس يعلم بهما
 لا يثبت مع الشك بخلاف العالم والله اعلم واعلم انه اذا تعارض
 القياس وخبر الواحد فان امكن تخصيص الخبر بالقياس
 محصيه كاسانين وان لم يكن العكس فقولنا كذا الذي ارسلنا
 يكون محصيا للقياس بالخبر وان تعارض من كل وجه في اختلف